الموقف الأمريكي من التغيرات السياسية في كل من مصر والسودان منذ 2011

أ. مصطفى محمد حسان(*)

أ.د. محمود أبو العينين(**) أ. د. سوزي رشاد(***) د.محمود زكريا(****)

• **مُلخص:**

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال اتخاذ سياسات معينة تجاه المراحل الانتقالية للثورة في كل من مصر والسودان حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف قدراتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية بجانب الدعم العسكري، من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وقدمت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما استراتيجية شاملة للتعامل مع تطورات الأحداث، بجانب التأكيد على وجود استراتيجية جزئية تركز على خصوصيات كل حالة، وبعد هذا أمر لابد منه إذا أخذنا في الاعتبار السياقات المتباينة لكل دولة، وهو ما تطلب وجود منهج منفصل لكل دولة على حدة، فقد أشارت المؤشرات السياسية إلى استنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تدرك الأخطاء المرتكبة في حق الشعوب العربية، فضلًا عن حرصها على عدم فقدان أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة العربية. وتتناول هذه الدراسة موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه المرحلة الانتقالية في كل من مصر والسودان بعد الثورات التي حدثت فيهما عام 2011.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، مصر السودان، المصالح الأمريكية

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد– كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية بجامعة 6 أكتوبر– مصر

(****) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

- **Abstract**

This study seeks to explain in details the American situation Towards the Translational period which came after the two revolutions in Egypt and Sudan, there are reasons to believe that the "Arab Spring" was brought about or at least manipulated by pro-American interest groups and agencies, like the earlier "colored" revolutions that shook ex-Soviet and socialist states. They seem designed to bring the affected countries into a closer relationship with the US and its NATO allies by liberalizing their economies and "Westernizing" their political systems.

Keywords: Egypt, Sudan, Arab Spring, American interests

- **مقدمة**

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه ثورات ما يسمى "الربيع العربي" مجموعة من السياسات والاستراتيجيات وقد ارتكزت هذه السياسات في جوهرها على مجموعة من الأدوات والمسارات، وذلك في ضوء الأحداث التي شهدتها المنطقة والمتمثلة في الثورات العربية، والاحتجاجات الشعبية ذات الصبغة المطلبية، وتصدرتها مجموعة من المطالب السياسية التي تنوعت وتباينت بدءًا من المطالبة بحرية التعبير والتظاهر وانتهاءً بالمطالبة بتغيير الأنظمة الحاكمة، ومن ثم فقد تخوفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتقال الثورة إليها، وهو ما دفعها للتعامل بحذر مع هذه الثورات ودفعها أيضًا إلى دعوة الأنظمة العربية بالبدء بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تقلل من المخاوف الشعبية، والعمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الفورية التي تثبت التوجه الصادق لدى أنظمة هذه الدول فيما يخص الاستجابة لمطالب الشعب.

جعلت جميع هذه المتغيرات الولايات المتحدة الأمريكية تضع منطقة الشرق الأوسط في سلم أولوياتها وفي نطاق مصالحها الاستراتيجية، وذلك في ضوء وثيقة الأمن القومي التي صدرت عن البيت الأبيض في مايو 2010م، والتي يأتي في مقدمتها الحفاظ على أمن إسرائيل واستمرار تدفق النفط والتعاون في مجال مواجهة الإرهاب، ودفع إيران بعيدًا عن امتلاك الأسلحة النووية، فكل هذه الأسباب جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تضع المنطقة العربية في مركز صدارة الاهتمامات الأمريكية.

مثلت ثورة 25 يناير 2011م في مصر مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، فقد واجهت السياسة الأمريكية وضعًا جديدًا لم يتم توقعه خلال الأيام المبكرة للثورة، فقد تردد الموقف الأمريكي في تأييدها ولكن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لها بل طالب الرئيس الأمريكي أوباما الرئيس المصري السابق بتنحيه عن الحكم.

وشهدت السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 25 يناير الكثير من التحولات السياسية الكبيرة فهذه المرحلة شهدت حدثين محوريين في تاريخ مصر ألا وهما صعود

جماعة الإخوان وكان الدافع خلف هذا التحول السياسي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هو تساؤل أمريكي عن الكيفية التي ستنتهجها جماعة الإخوان في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد جعلت واقعية الولايات المتحدة الأمريكية ومساعيها لتحقيق مصالحها ودفعها للاحتفاظ بعلاقات قوية مع من يحكم مصر، وقد اتضح ذلك من خلال تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع نظام مبارك، ثم المرحلة الانتقالية للمجلس العسكري بجانب التعامل مع جماعة الإخوان من خلال طرق لم تتغير في جوهرها، وفي هذا الصدد ستتعامل الولايات المتحدة مع من يؤول له الحكم، بصرف النظر عن أيدولوجيته أكان عسكريًا أم ليبراليًا أم يساريا أم إخوانيًا، وذلك مادامت المصالح الاستراتيجية الأمريكية تتم في مصر والمنطقة دون الإضرار بها[1].

ستتناول الورقة من هذا المنطلق الموقف الأمريكي من المراحل الانتقالية في كل من مصر والسودان.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

تمثل الواقعية الجديدة بحق المرحلة الأبرز بين مراحل تطور النظرية الواقعية، وقد تأسست هذه النظرية على يد كينيث والتز حيث أودعها كتابه الشهير المعنون بنظرية السياسة الدولية والصادر عام 1979، ويتمثل المنطلق الفكري الأساسي للواقعية الجديدة في البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبار أن هذه البنية وليست الطبيعة البشرية هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها[2].

---

[1] عمرو عبد العاطي، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2018م:** حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018م.ص14.

[2] Kenneth Waltz**, Theory of International Politics**, Cambridge University Press, 1979.

تُعد هذه النظريات ملائمة لدراسة العلاقات بين الدول لكن النظرية التي تتلائم مع دراسة الموقف الأمريكي تجاه الثورة في دولتي مصر والسودان هي النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة حيث عمد أنصار هذه النظرية إلى إعادة صياغة بعض أطروحات النظرية الواقعية التقليدية لتتلاءم مع الواقع لاسيما فكرة تأثير البيئة الداخلية على السلوك الخارجي للدول، وعمد هؤلاء إلى تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية كما أولوا أهمية ما للمحددات الداخلية بجانب محددات البيئة الخارجية في تفسير السياسة الخارجية للدول.

ثانيًا: الدراسات السابقة

1- دراسة عبد الله عبد الحليم أسعد، 2012م، بعنوان (الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الأمريكي من الثورات والاحتجاجات الشعبية للوقوف على الأهداف والغايات الكامنة خلف الموقف الأمريكي الذي بدأ مختلفًا ومتناقضًا أحيانًا تجاه الثورات، فلقد وقعت الثورات والاحتجاجات في دول تعد من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية وامتدت حدود تلك الدراسة لتشمل تونس ومصر واليمن والبحرين، ولكن اختلف الموقف الأمريكي من كل ثورة من تلك الثورات[1].

توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الثورات العربية انطلاقًا من قاعدة تحقيق المصلحة الأمريكية وللحفاظ على مكتسباتها وللحد من الآثار السلبية للثورات العربية على المصالح الأمريكية في المنطقة، واختلف الموقف الأمريكي من الثورة المصرية عن الثورة التونسية، وطالبت الإدارة الأمريكية بوقف العنف وبحماية الحريات والحقوق كما طالبت بالسماح بحرية التظاهر السلمي.

([1]) عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.

2- **دراسة طلحة كوسا، 2021م، بعنوان (إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية: براغماتية أم ارتباك؟).**

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية نحو الثورات العربية في مصر وسوريا والبحرين وليبيا وإيضاح دوافع هذه الاستراتيجية مع شرح عناصر الاستمرارية والانقطاع في السياسة الأمريكية نحو المنطقة حيث أدت الولايات المتحدة أدوار مباشرة وغير مباشرة في العديد من التطورات في سياسات المنطقة خلال السبعين عامًا الماضية، وجاءت الثورات العربية في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تسعي لتقليص وجودها العسكري في المنطقة[1].

توصلت هذه الدراسة إلى أن استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة تهدف إلى ضمان أمن إسرائيل وضمان استمرار إمدادات الطاقة ومكافحة المنظمات الإرهابية في المنطقة والتي تعمل ضد المصالح الأمريكية ومنع الجهات الفاعلة في المنطقة باستثناء إسرائيل من امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومنع ظهور قوة إقليمية مهيمنة في المنطقة، وبعد أن بدأت الثورات في إعادة تشكيل سياسات المنطقة تدخلت الولايات المتحدة لتغيير اتجاه تدخلاتها بما يتوافق مع أولوياتها الاستراتيجية.

3- **دراسة ثائر مطلق عياصرة، 2018م، بعنوان (العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي م 2009-2011).**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤدي إلى اندلاع الثورات والاحتياجات في الدول العربية وتحديد أثرها حيث شهدت المنطقة منعطف سياسي خطير تمثل في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة بدأت من تونس في أواخر عام 2010م ثم انتشرت في كل أنحاء منطقة الشرقالأوسط وشمال أفريقيا، وكانت تلك الثورات عبارة عن حراك مجتمعي غير منظم تغلب عليه العفوية التلقائية والحماسة [2].

([1]) طلحة كوسا، استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية: براغماتية أم ارتباك؟، جامعة بن خلدون، تركيا، 2021م.

([2]) Lawson, G., (2014) **Negotiated Revolutions: The Arab Uprisings In Comparative Perspective**، XVIII ISA World Congress of Sociology، Yokohama, Japan.

توصلت هذه الدراسة إلى العوامل المؤثرة في اندلاع الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت العديد من الدول العربية وحددت أثرها لإيجاد الفروق بين الدول العربية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، واقترحت الدراسة بعض التوصيات بناء على تحليل ومناقشة النتائج وتمثلت في تبني كل دولة مجموعة سياسات وبرامج إصلاح تتناسب مع طبيعتها وظروفها كما تحتاج إلى تشريعات وتطبيقات فعالة للقضاء على الفساد، كما توصي بتبني سياسات تساد على تعزيز استدامة النمو الاقتصادي.

4- دراسة ريما علي محمد، 2015، بعنوان (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الربيع العربي: دراسة مقارنة "مصر/ سوريا)

تهدف الدراسة إلى البحث في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الربيع العربي بشكل عام وتجاه مصر وسوريا بشكل خاص وتوضيح حقيقة المواقف الأمريكية من التطورات السياسية في مصر بعد عام 2011 وتوضيح حقيقة المواقف الأمريكية من الصراع في سوريا بعد عام 2011 ومقارنه المواقف الأمريكية من تطورات الأحداث في مصر وسوريا خلال الفترة (2011-2015) وما هو مستوى تأثير الاحداث في الدولتين على المصالح الامريكية في المنطقة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الثابت الوحيد في السياسة الخارجية هو المصالح والمصالح متغيرة بإعادة تشكيل خريطة المنطقة عبر إنشاء كيانات تقوم على الانقسامات الطائفية ولقد اتسم الموقف الأمريكي تجاه القضية السورية بالتردد والغموض وأن السياسة الأمريكية في تعاملها مع الأزمة السورية تظهر فشل الإدارة الأمريكية تجاه حل للأزمة وفيما يخص الشأن المصري هناك عدم تغير في قراءة الموقف الأمريكي تجاه ما حدث في 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 حيث اتسم الموقف الأمريكي بالتشابة حيث تطلب الولايات المتحدة الأمريكية من السلطة الحاكمة باتخاذ بعض الإجراءات السياسية لتلبية مطالب الشارع الثائر[1].

([1]) ريما علي محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الربيع العربي: دراسة مقارنه (مصر/سوريا)**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن،2015.

5- تقرير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2020، بعنوان (ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان).

يوضح التقرير أن العلاقات بين حكومة الإنقاذ والإدارة الأمريكية في توتر دائم بلغ ذروته عندما قصفت أمريكا مصنع للادوية في الخرطوم وذلك تحت تهمه ان هذا المصنع لدية علاقات مع القاعدة وفي عقدين الأخيرين كان هناك نوع من الانفراج عندما وافقت إدارة الأمريكي أوباما لرفع العقوبات المفروضة على السودان جزئياً لأن السودان حققت تقدم في ملف التعاون لمكافحة الإرهاب ووقف الأعمال العدائية في جنوب السودان ومواجهة تهديد جيش الرب للمقاومة وبناءً عليه وعدت إدرة الرئيس الأمريكي السابق ترامب بإلغاء العقوبات بشكل كامل ورفع إسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب في حالة استمرار السودان في تحقيق تقدم في هذه الملفات.

وكان وضع الإدارة الأمريكية غير واضحاً في بداية الاحتجاجات ف السودان ضد البشير وبعد سقوط نظام البشير أعلنت الإدارة الأمريكية على استحياء دعمها لعملية الانتقال الديمقراطي حيث صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية روبرت بالادينو أن الشعب السوداني ينبغي أن يقرر من يقوده في مستقبله وأن السودان في حاجة إلى انتقال منظم إلى حكم مدني وبعد فض اعتصام القياجة حذرت الولايات المتحدة من انهيار النظام في السودان وأنه سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية وإحداث فوضى في الإقليم وعينت الإدارة الأمريكية دونالد بوث مبعوثاً خاصاً في السودان في يونيو 2019[1].

ثالثاً منهجية الدراسة:

تستند الدراسة إلى تعددية منهاجية تشتمل اللآتي:

1- منهج المصلحة الوطنية:

يعتبر اقتراب المصلحة أحد اقترابات البحث الرئيسية في مجال العلاقات الدولية والسياسية الخارجية وهو ترجمة واضحة للمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل

([1]) وحدة الدراسات السياسية، **ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، رقم 3، يونيو 2020.

ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ويقوم على مفاهيم ثلاث أساسية هي: القوة وتوازن القوى والمصلحة وهذا المنهج يستند إلى رواده ومطوريه مثل هانز مورجانثو وكذلك دونالد نيوتشرلين.

وبتطبيق منهج المصلحة الوطنية على هذه الدراسة نجد أن الولايات الأمريكية لها مصالح متعددة ومتنوعة في المنطقة العربية لذا تسعى لحمايتها من خلال تدخلها ومواقفها من ثورات دول الشمال الأفريقي (مصر، تونس، ليبيا، السودان) للتحكم في مساراتها ولجعلها تسير طبقاً لمصالحها وتتمثل مصالح الولايات المتحدة في ضمان أمن إسرائيل ومكافحة المنظمات الإرهابية في المنطقة التي تعمل ضد المصالح وضمان استمرار إمدادات الطاقة بالإضافة إلى منع ظهور قوة إقليمية مهيمنة في المنطقة.

2- المنهج المقارن:

يتم استخدام هذا المنهج في البحث العلمي من خلال مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي بهدف التعرف على وجه التشابه والاختلاف فيما بينهم وبالتالي يصبح أمام الباحث العلمي فرصة للتعرف على كل شيء غامض متعلق بالظواهر ويستطيع تفسيرها بكل سهولة ويسر.

وسوف يتم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة لمقارنة مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المختلفة واملتغيرة نحو ثورات دول الشمال الأفريقي إذ تغيرت ممارساتها وأدواتها بتغير الدولة حيث لم تستخدم أدواتها في تونس بنفس ما استخدمته في مصر وهكذا وهو الأمر الذي يتعلق بمدى امتداد القدرات الأمريكية داخل هذه الدول بالإضافة إلى المقارنة بين مدى استجابة هذه الدول للممارسات الأمريكية وتقييم درجات نجاحها من عدمه في تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية.

3- منهج دراسة الحالة:

يُعد منهج دراسة الحالة منهج متميز قزم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بشكل كلي ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها

فهو أحد مناهج البحث العلمي القائمة على الاستقصاء والتحقق والفحص الدقيق والمكثف لخلفية المشكلة ويمكن تطبيق هذا المنهج على هذه الدراسة من خلال التطرق إلى ثورات الشمال الأفريقي بشكل عام ودوافعها ومساراتها ومن ثم التطرق إلى الجزئيات والتي تتمثل في السياسة الأمريكية تجاه تلك الثورات وسوف نقوم باستخدام المنهج التحليلي الوصفي في الدراسة.

رابعاً: فرضيات الدراسة وتساؤلاتها

أولًا: فرضية الدراسة:

1- تفترض الدراسة أن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الفترة الانتقالية اختلف في كل من مصر والسودان على حسب حالة كل دولة وعلى حسب مصالح أمريكا في كل دولة.

2- تفترض الدراسة أن السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المرحلة الانتقالية في مصر والسودان نابعة في الأساس من مشروع خاص تنفذه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.

3- تفترض الدراسة أيضًا أن أمريكا تعتمد على مجموعة من الأدوات لفرض مشرعها وما تريده في مصر والسودان.

ثانيًا: تساؤلات الدراسة:

1- ما هو مسار السياسة الأمريكية تجاه المرحلة الانتقالية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م؟

2- ما هو الموقف الأمريكي من المرحلة الانتقالية في السودان؟

3- ما هي الأدوات والوسائل التي اتبعتها أمريكا لتحقيق أهدافها في المرحلة الانتقالية في كل من مصر والسودان؟

خامساً: أهداف الدراسة:

1- إلقاء الضوء على المشروع أو المصالح الأمريكية بوجه عام في المنطقة العربية.

2- التعرف على الأدوات والمسارات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الانتقالية في كل من مصر والسودان.

3- التعرف على أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة التي تستخدمها أمريكا في مصر والسودان.

4- التعرف على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المراحل الانتقالية في كل من مصر والسودان.

المبحث الأول: الموقف الأمريكي من المرحلة الانتقالية في مصر

كشف الموقف الأمريكي تجاه تطورات الأوضاع في أعقاب ثورة 25 يناير عن مبدأ حاكم للسياسة الخارجية الأمريكية فقد غلب عليها طابع البرجماتية، ولقد شهدت مصر بعد ثورة 25 يناير العديد من المراحل الانتقالية، فعند النظر إلى المرحلة الانتقالية الأولى نجد أنها بدأت منذ تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم واسناد قيادة البلاد إلى المجلس العسكري في 11 فبراير 2011م إلى 13 أغسطس 2012م، ونجد أن المرحلة الانتقالية الثانية بدأت منذ 4 يوليو 2013م حتى 7 يونيو 2014م وصولاً بتنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية.

ويشير هذا المبدأ في جوهره إلى التعامل مع الواقع وليس السعي نحو خلق واقع جديد بالإضافة إلى المساعي نحو الاستفادة من المعطيات الحادثة على أرض الواقع التي تمكنها من تحقيق مصالحها في المنطقة، دون النظر إلى البعد المتعلق أو عما يمكن أن يكون للغير من دوافع وآليات تحكمها.

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأوضاع الداخلية في مصر بشيء من الحرص نظرًا لتاريخ العلاقات بين الدولتين بجانب حرص الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على أمن إسرائيل في ضوء اتفاقية السلام الموقعة مع مصر، فالولايات المتحدة لا ترغب في المساس بهذا التوازن الإقليمي الذي تشهده المنطقة، وفي ظل تطورات الأوضاع على الساحة فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الكثير من المساعدات العسكرية إلى مصر بشكل ينعكس على مجريات الأوضاع ومراعاة

المصالح المشتركة بين الدولتين في ظل ما تمر به البلاد من أزمات لم تتخذ اتجاهًا متطرفًا لأي من الاتجاهات التي تعاقبت من بعد حكم مبارك.

المطلب الأول: مسار السياسة الأمريكية تجاه المرحلة الانتقالية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م

عكفت الإدارة الأمريكية على بحث الأوضاع في مصر بعد ثورة 25 يناير وتمت ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية رغبت في المزيد من الأوقات لكي تتمكن من دراسة الأوضاع خلال المرحلة الانتقالية، فضلًا عن محاولة استقطاب الأطراف الجديدة التي أفرزتها الثورة، بجانب توطيد العلاقات مع الأطراف القديمة من أجل احتواء الثورة ومن أجل ضمان تحقيق مصالحها، وفي ضوء تحليل المواقف السابقة للإدارة الأمريكية يمكن القول إن الرؤية الأمريكية بعد الثورة ارتكزت على مجموعة من المحاور كما يلي[1]:

1- طرحت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تتعلق باستمرارها في توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار في البلاد، كما هو الحال خلال المرحلة الانتقالية، وخاصة في ظل التأييد الذي تحظى به المؤسسة العسكرية لدى القوى الشعبية.

2- بالنسبة للسلطة التشريعية، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استقطاب بعض العناصر الشبابية، ومساعدتهم بصورة غير علنية في تشكيل أحزاب، فضلًا عن إبراز هذه الأحزاب من خلال وسائل الإعلام الخاصة من أجل ضمان نجاح نسبة منهم خلال الانتخابات البرلمانية.

كان هناك بعض القوى التي لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في ظهورها وسيطرتها على الساحة السياسية وتحديدًا جماعة الإخوان، فإذا كانت الإدارة الأمريكية تعمل على إظهار قبولها بنتائج عملية التحول الديمقراطي في مصر، إلا أنها سعت لعدم صعود الإخوان على الساحة وسعت إلى تحجيمهم قدر الإمكان،

[1] محمد عنان، نظرة أوباما... للثورة المصرية، إدارة الأعمال، ع132، 2011، ص126.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من فجائية الثورة المصرية بشكل خاص والثورات العربية بشكل عام فإنه لا يوجد مجال للشك بأن إمكانية حدوثها كانت قائمة بالفعل وكان ذلك وفقًا لمجموعة من المؤشرات التي أكدت أن الضغوط المفروضة من قبل النظم السلطوية ستولد حالة من الفوضى في أقرب فرصة متاحة.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليست هناك ضرورة لإعادة النظر في سياستها الخارجية، ولم تناقش أي خيارات محتملة لشرق أوسط جديد وأنظمة سياسية جديدة تكون بديلة للنظم الديكتاتورية، بل تجاهلت عدة تحذيرات فيما يخص الأوضاع المتدهورة في بعض الدول واعتبرتها مجرد مشكلات داخلية يمكن للمؤسسة العسكرية السيطرة عليها، حتى لا تتفاقم الأوضاع سوءًا وتتمكن من السيطرة على حالة الفوضى[1].

كان هناك مجموعة من المخاوف التي انتابت الولايات المتحدة الأمريكية حول عدم ثقتها بالبديل الذي قد يحل محل الرئيس الراحل محمد حسني مبارك، وبالتالي الخوف من عدم قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على ذلك البديل الذي بات من المحتمل أن يغير كافة الحسابات الأمريكية، بالإضافة إلى حجم الاختلال الذي سيصيب المعادلة السياسية في المنطقة العربية، ومن هذا المنطلق فقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الجهود في سبيل رسمها بما يخدم ويتناسب مع مصالحها.

أشاد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بالدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في مصر خلال الثورة وكانت الإدارة الأمريكية ترى أن دور المؤسسة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي بمثابة دور هام إلى أن يتم تشكيل حكومة مدنية، وقد أشار أوباما خلال خطابه الذي ألقاه بعد تنحي الرئيس مبارك إلى أن المسؤولية التي تقع على عاتق المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر خلال

([1]) العلاقات السياسية المصرية الأمريكية، تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 2022م.

المرحلة القادمة والتي تتلخص بضمان انتقال ديمقراطي أمن وحقيقي، ووضع خطة واضحة للذهاب باتجاه إجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن مطالب الشعب المصري وهذا يشمل في جوهره حماية حقوق ومطالب المواطنين المصريين بالإضافة إلى التعديلات الدستورية وغيره من القوانين لجعل هذا التغيير بمثابة تغيير فعلي للتحول الديمقراطي[1].

المطلب الثاني: موقف السياسة الأمريكية أثناء تولي جماعة الإخوان الحكم

أكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (ليون بانيتا) أنه فيما يتعلق بالتعاون العسكري الأمريكي المصري في ظل النظام الجديد، فقد أكد على استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات العسكرية بين البلدين حفاظًا على الأمن المصري الذي ينعكس بشكل كبير على استقرار المنطقة، وقد شهدت هذه الفترة استمرار في زيارات الجانب الأمريكي لمصر والذي يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد رغبتها ونفوذها في التعاون مع النظام السياسي الجديد داخل مصر، بل أيضًا لعدم فقدانها مسار العلاقات مع مصر والتأكيد على ضرورة أهمية واستمرار العلاقات معها، وقد أكدت المحاولات الأمريكية أن بناء علاقات قوية مع بعض النخب السياسية الجديدة في ضوء سعيها لاستمرار خدمة مصالحها الاستراتيجية داخل مصر بشكل خاص وفي المنطقة العربية بشكل عام[2].

جعل إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للدور الكبير الذي تلعبه مصر في منطقة الشرق الأوسط جعلها تتعامل مع الأوضاع في مصر خاصة بعد ثورة يناير 2011م، بمقدارمن الواقعية، فقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم جماعة الإخوان في أعقاب الانتخابات كنوع من الحفاظ على العلاقات الأمريكية المصرية، فلم يعد أمام

---

[1] عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2014، ص51.

[2] وحيد عبد المجيد، **مصر إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق**، المستقبل العربي، ع (365)، 2013، ص45.

الولايات المتحدة الأمريكية خيار أخر سوى التواصل مع جماعة الإخوان من منطلق ضرورة التعامل مع أي بديل مرشح للحكم وذلك في سبيل الحفاظ على المصالح الأمريكية.

ظهرت بوادر التقارب بين جماعة الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد إعلان نتائج الانتخابات عندما أعلنت جماعة الإخوان أنه ليس على الولايات المتحدة أن تقلق جراء وصولهم إلى الحكم وأشاروا إلى أنهم لن يسعوا الى تغيير سياسة مصر الخارجية ولن يتم المساس بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وبذلك فقد شكل تولي جماعة الإخوان الحكم مرحلة مهمة بالنسبة للمنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا فقد باتت السياسات التي ستتخذها جماعة الإخوان لإدارة شؤون الدولة ومدى قدرتهم على تحقيق الاستقرار الداخلي والحفاظ على السياسة الخارجية لمصر بجانب المصالح الأمريكية محددًا رئيسيًا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاههم.

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا بنتيجة الانتخابات وقد جاء ذلك من خلال التهنئة التي قدمها الرئيس باراك أوباما أنذاك والتي دعا من خلالها الى ضرورة الالتزام بكافة المعاهدات الدولية السابقة، وشدد على أن الولايات المتحدة ستواصل عملية دعم التحول الديمقراطي لمصر فضلًا عن الوقوف إلى جانب الشعب المصري وذلك في ضوء مجموعة من التأكيدات التي أوضحت مدى اهتمام الإدارة الأمريكية بالعمل جنبًا إلى جنب لتعزيز المصالح المشتركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية [1].

تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حكم جماعة الإخوان وفقًا للتحركات والخطوات التي قامت بها جماعة الإخوان خلال فترة توليهم الحكم، ولقد عارضت الإدارة الأمريكية بعض السياسات والمواقف التي اتخذتها جماعة الإخوان والتي لا تتناسب معهم ولا تأتي في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

[1] إيهاب محارمه، **علاقة جماعة الإخوان المسلمين في مصر بالولايات المتحدة الأمريكية**، (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014)، ص77.

[2] محمد شومان، **صعود وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (96)، 2013، ص17.

نجد أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الثورة المصرية انطلاقًا من قاعدة تحقيق المصلحة، ومن ثم فقد حاولت الحد من التداعيات السلبية للثورة على المصالح الأمريكية في مصر، وقد بات واضحًا مما سبق أن المبادئ والمثل العليا التي نادت بها إدارة أوباما من خلال الخطابات الإعلامية، وهو ما اتضح من وقوف الإدارة الامريكية الى جانب النظام المصري السابق حتى اللحظات الأخيرة، بالإضافة إلى أن استمرار التوتر والقلق في ظل تصاعد وتيرة الأحداث داخل مصر يثير الكثير من المخاوف الأمريكية حول مصالحها في المنطقة، ومن هذا المنطلق فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المسارات التي اتخذتها تجاه الثورة المصرية إلى الحفاظ على مصالحها وأهدافها مع مصر.

المبحث الثاني: الموقف الأمريكي من المرحلة الانتقالية في السودان

أصبح ملف السودان من أهم الملفات التي شغلت الإدارة الأمريكية، فضلًا عن التفاوض مع الحكومة السودانية والقوى السياسية التقليدية والمنظمات المدنية بالإضافة إلى اللاعبين الدوليين والإقليمين وباقي الأطراف المحلية حول الأمور في السودان، وعليه فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون القرارات التي تتخذها في السودان تتلاءم مع مصالحها وأهدافها [1].

وصفت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الوضع في السودان على أنه خرج على مفترق الطريق، فإما أن يتخذ مسار التحسين في حياة الشعوب، أو يتحول الأمر إلى صراع أكثر عنفًا ومن ثم فشل الدولة، ولذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية فوق عاتقها التدخل لحماية المدنيين ومن ثم التوصل إلى سلام شامل لكافة النزاعات.

(1) Foreign Policy Making in Sudan: Determinants and Roles, Emirates Policy Center, 2020.

المطلب الأول: مسار السياسة الأمريكية تجاه المرحلة الانتقالية في جنوب السودان

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم انفصال جنوب السودان والتي تم إعلان الاستقلال باسم جمهورية جنوب السودانفي عام 2011موكانت المرحلة الانتقالية من 2005– 2011 من المراحل الاستثنائية في جنوب السودان، وذلك من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجيستي إلى الحركة الشعبية في مرحلة قبل الانفصال، بجانب المرحلة التي تلت انفصال جنوب السودان، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المالي لجنوب السودان وذلك من أجل تأهيلالقوات الأمنية وقوات الحركة الشعبية وتطوير قدراتهما فضلًا عن تطوير البنية التحتية وقد فازتشركة (دين كورب) بعطاء تدريب جيش جنوب السودان والذي بلغ ما يقرب من 40 مليون دولار أمريكي.

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لانفصال جنوب السودان في اليوم نفسه الذي تم فيه إعلان الانفصال، ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان ذلك فقط بل أنها أعلنت في اليوم ذاته إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية جنوب السودان، فضلًا عن أنها قامت برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي من قنصلية إلى سفارة في جنوب السودان وقد رحب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بإعلان انقسام جنوب السودان مشيرًا إلى أنه بعد كفاح طويل من جانب شعبي جنوب السودان ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بميلاد الدولة الجديدة[1].

عملت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على تزويد جنوب السودان بالأسلحة والمعدات بالإضافة إلى إيفاد مجموعة من العسكريين الأمريكيين من أجل تقديم التدريبات والمشورة للجيش في جنوب السودان، وقد بذلت الإدارة الأمريكية جهودًا كبيرة لإنشاء جيش رسمي في جنوب السودان، فضلًا عن تزويد الحكومة الأمريكية ما

---

[1] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهورية جنوب السودان، بحوث ومقالات، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، كلية القانون، جامعة الكوفة، (ع45)، 2020، ص11.

يقرب من (40: 60) مليون دولار كمساعدات عسكرية بين أعوام 2011–2013، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا على تقديم المساعدات لجنوب السودان في مجالات البنية التحتية والزراعة والتنمية حتى تتجنب مخاطر تحولها إلى دولة فاشلة فضلًا عن تقديم مساعدات ترتبط ببناء دستور جديد للدولة، وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الضغوطات على الحكومة السودانية من أجل استمرار التفاوض فيما يخص انفصال الجنوب والاتفاق على حسم القضايا العالقة.

قدمت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما حوافز للحكومة السودانية من أجل حثها على التعاون في عملية السلام، فبالرغم من القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان وكثرة الخلافات بين الجانبين، لكن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى التوصل لصيغة تضمن التعايش بين الشمال والجنوب وذلك بهدف جعل جنوب السودان دولة قابلة للحياة ومتعايشة مع جوارها الإقليمي من خلال تحسين علاقاتها الإقليمية بين السودان وجنوب السودان.

استندت السياسة الأمريكية تجاه جنوب السودان في جانب منها على التزام قانوني وأخلاقي داخلي، فعلى الصعيد القانوني أصدرت الإدارة الأمريكية في عام 2011م توجيه بمنع الجرائم والفظائع الجماعية لاعتبارها تشكل انتهاك للبشرية، وذلك حتى لا تصبح هذه الظاهرة متكررة باستمرار على الساحة العالمية، بالإضافة إلى ذلك فكان هناك توجيه لإنشاء هيئة وقائية مشتركة بين المؤسسات الأمريكية، وقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما عن تشكيل هيئة منع الفظائع في عام 2012م، ويكون الغرض الأساسي منها هو تنسيق برامج الحكومة لمنع الجرائم الجماعية والإبادة الجماعية من خلال تحسين أنظمة الاستجابة للحكومة الأمريكية تجاه الأزمات الإنسانية.

الركائز الأمريكية تجاه المرحلة الانتقالية في السودان:

كلفت الإدارة الأمريكية وضع استراتيجيات دبلوماسية وقائية متماسكة في الوقت المناسب بجانب تكليف جهاز الاستخبارات بوضع التقارير الخاصة بالفظائع الجماعية،

ومن هذا المنطلق تم تكليف جهاز الاستخبارات بوضع التقارير الخاصة بالفظائع الجماعية وتمت دعوة وزارة الخزانة لتوسيع برنامج العقوبات لتشمل من يشتبه في أنهم منتهكي حقوق الإنسان، بالإضافة إلى توجيه وزارة الخارجية إلى إشراك أصحاب المصلحة المتعددين لمنع وقوع الجرائم الجماعية، بالإضافة إلى المساعدة في إنشاء وتدريب وتطوير قدرات المشاركين في عمليات حفظ السلام وذلك حتى يتمكنوا من التعرف بشكل أكثر فاعلية على العلامات المبكرة للجرائم الجماعية المحتملة[1].

نجد على الصعيد الأخلاقي كان هناك إحساس بالمسئولية الأمريكية تجاه جنوب السودان كونها أسهمت بشكل رئيسي في ولادة هذه الدولة فضلًا عن أن هناك الكثير من أعضاء الكونغرس الأمريكي شاركوا بشكل مباشر مع قادة جنوب السودان، بجانب الانتهاكات الإنسانية سواء قبل الانفصال أو بعده، فتعد من الشواغل الإنسانية لدى المسئولين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فقد عقد الكونجرس الأمريكي الكثير من الجلسات لمناقشة ومتابعة تطورات جنوب السودان، ولذلك فقد وجدت الإدارة الأمريكية أن من واجبها القانوني والأخلاقي التحرك لمنع وقوع انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان ما وفر غطاءً قانونيًا وإنسانيًا للتدخل.

نجد أن السياسة الأمريكية تجاه جنوب السودان واجهت الكثير من التحديات قبل انفصال الجنوب، فكادت التوترات الكامنة بجانب انعدام الثقة بين قادة جنوب السودان والجماعات الأثنية فضلًا عن الاقتتال الداخلي بين المتمردين إلى التنافس على السلطة وارتكاب الفظائع من قبل جميع الأطراف، والجدير بالذكر أنه في أعقاب انفصال جنوب السودان في عام 2011م، تصاعدت التوترات الإثنية وزادت المنافسة بين قادة الحركة الشعبية، ورافقتها أوضاع اقتصادية صعبة وانتشار السلاح في معظم البلاد مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية داخل السودان مما جعل السياسة الأمريكية أمام تحدي جديد.

(1) **U.S. Relations with South Sudan**, Us Department Of State, 2022. https://www.state.gov/u-s-relations-with-south-sudan/

أكد التقرير الصادر من قبل وزارة الخارجية الأمريكية في عام 2012م والذي يرتبط بممارسات حقوق الإنسان، أن جمهورية جنوب السودان تعاني من مشكلات حقيقية فيما يرتبط بحقوق الإنسان، والتي تعد من أكثر المشكلات خطورة، فضلًا عن الانتهاكات الصادرة من قبل قوات الأمن في جميع أنحاء البلاد ولاسيما في المناطق التي شهدت صراع أثني واضطرابات مدنية بجانب الانتهاكات المرتبطة بالصراعات، واستمرار إساءة معاملة المدنيين وتشريدهم نتيجة للقتال بين المجموعات المتنافسة، بالإضافة إلى أن حكومة جنوب السودان نادرًا ما تتخذ خطوات لمعاقبة المسئولين العسكريين والمدنيين الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات، ومن ثم كان الإفلات من العقاب من أكثر محفزات انتشار ذلك العنف[1].

أخذت الإدارة الأمريكية على عاتقها التنسيق مع كبار المسئولين في إفريقيا والمجتمع الدولي من أجل القيام بوساطة لحل هذه الأزمة، ولاسيما أن الإدارة الأمريكية حولت قضية جنوب السودان إلى قضية ذات شأن داخلي تثير مشاعر وعواطف الأمريكيين إلى جانب الاهتمام الخاص بها من قبل الكونجرس والإدارة الأمريكية، ونظرًا لتصاعد حدة الصراع والقتال بين الأطراف المتصارعة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجلاء مواطنيها من السودان، وقامت بإغلاق سفاراتها في جوبا.

دعت الإدارة الأمريكية إلى وضع حد للعنف وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الدعوة لعقد حوار سياسي شامل والجدير بالذكرأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مانح للمعونات في جنوب السودان، بالإضافة إلى أنها قدمت دعم لقوات حفظ السلام ضمن برنامج التدريب والمساعدة في عمليات الطوارئ الإفريقية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ويعد جنوب السودان من أكبر الدول الإفريقية المستفيدة من المساعدات الأمنية التي تمولها وزارة الخارجية الأمريكية، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إصلاح المؤسسات الأمنية داخل السودان.

---

(1) Accessing South Sudan: Humanitarian Aid in a Time of Crisis, center for strategic international studies, 2018.
https://www.csis.org/analysis/accessing-south-sudan-humanitarian-aid-time-crisis

مرت السياسة الأمريكية تجاه جنوب السودان بمرحلتين مهمتين تكمن الأولى في قبل انفصال جنوب السودان وإعلانه دولة منفصلة، وتأثرت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة بمجريات الحرب الأهلية التي جرت في السودان، وكان من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه جنوب السودان جماعات اليمين المسيحي وجماعات الضغط والمصالح ولاسيما الشركات النفطية الأمريكية فضلًا عن دور الجماعات ذات الأصول الإفريقية في الإدارة الأمريكية وفي مقدمتها الكونجرس الأمريكي [1].

كانت المرحلة الثانية بعد انفصال جنوب السودان وإعلان قيام جمهورية جنوب السودانفي عام 2011م، وكانت من أبرز العوامل المؤثرة في هذه المرحلة ما يتعلق بالجانب الداخلي لكل من البلدين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب السودان، فعلى صعيد الداخل الأمريكي فهناك شعور مترسخ في الإدارة الأمريكية بالمسئولية القانونية والأخلاقية تجاه جنوب السودان وهو ما جعل الرئيس الأمريكي باراك أوباما يصدر توجيهًا بمنع ارتكاب الجرائم والفظائع والانتهاكات التي تتم ولذلك صام بتأسيس هيئة خاصة لمجابهة تلك الانتهاكات.

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من المرحلة الانتقالية للثورة في جمهورية السودان

– الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير

كانت تسعى المؤسسة العسكرية لحدوث فترة انتقالية عسكرية قصيره مدتها سنتان دون مشاركة المدنيين فيها وبعد ذلك يتم انتخابات رئاسية جديدة ولكن نتيجة للضغوط تم التفاوض مع ممثلي قوى الحرية والتغيير حتى تم التوصل لإتفاق بخصوص الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية حيث أوضحت أن مجلس السيادة يتكون من 5 عسكريين و5 مدنيين وعضو مستقل ويتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير.

---

[1] سمر إبراهيم محمد، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان**، شؤون عربية، ع160، 2014، ص192.

وفيما يتعلق بالسلطة التنفيذية يتم أختيار رئيس الوزراء من قِبل قوى الحرية والتغيير ويعين هو الوزراء من مرشحي الحرية والتغيير باعتماد مجلس السيادة عدا وزير الدفاع والداخلية حيث يرشحا من قِبل المكون العسكري وفيما يخص المجلس التشريعي يكون نسبة 67% يتم اختيارهم من قوى الحرية والتغيير ونسبة 33%للقوى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير ومن خلال الاتفاق يظهر وجود رغبه في ضمان تقاسم المسؤليات بين الجانب المدني والعسكري وعدم انفراد أي طرف بالسلطة ووجود إرادة حقيقية لاجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح[1].

الخروج عن إطار اتفاق المرحلة الانتقالية

فبعد توقيع الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير وتشكيل الحكومة الانتقالية بناءاً على هذا الاتفاق وعلى الرغم من أن التحول الديمقراطي كان لا يزال هشاً إلا أنه كان نموذج للتجديد الديمقراطي للدول الأخرى في القرن الأفريقي.

ولقد أدى سيطرة الجيش على السلطة والخروج عن إطار الاتفاق الموقع إلى توقف عملية التحول الديمقراطي حيث أنه في أكتوبر 2021 تم القبض على رئيس الوزراء والبارزين في حكومة الانتقالية وظهر رئيس مجلس السيادة وقامبإلغاء بعض مواد الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية تتعلق بحكومة مدنية – عسكرية مشتركة[2].

أسباب تعثر مسار إدارة المرحلة الانتقالية

لقد تعثر التحول الديقراطي وإدارة المرحلة الانتقالية نتيجة لاخفاق جميع أطراف المشهد السياسي في التعامل مع تحديات المرحلة الحرجة كما أن النخبة الحاكمة فشلت في إحتواء الصراعات والمسببات في ظل العجز عن إدارة التنوع العرقي والقبلي واختفاء الانتماء الوطني وتعذر سبل تعزيز قيم الهوية إلى جانب ذلك عدم توافر الترابط بين مكونات الدولة التي عانت الهشاشة والتفكك.

([1]) إسراء أحمد اسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في السودان**، ص 3-2، وذلك على اللينك التالي: https://idsc.gov.e

([2]) **التحول الديمقراطي في السودان لدعم الحياة**، ريديريس ومركز SOAS لقانون حقوق الإنسان، يونيه 2022، ص 4، وذلك على اللينك التالي: https://redress.org

كما أنه كان للعلاقات المدنية العسكرية إرث لعب دوراً كبيراً في محاولات إحكام السيطرة على السلطة للحفاظ عليها وعلى الأدوار والمصالح وهو ما يؤدي إلى عدم توافر الثقة بين المدنيين والمؤسسة العسكرية فيما يتعلق بإمكانية تسليم المؤسسة العسكرية السلطة للمدنيين وهو ما حدث في أحداث أكتوبر حينما قام المجلس السيادي بإقصاء الشريك المدني قبل موعد تداول السلطة له وفقاً لما هو متفق عليه في الإطار الدستوري الموقع عام 2019.

وتعاني المؤسسة العسكرية من بعض الافتقار للاحترافية وتقلص قدرتها على تحقيق احتقار لستخدام القوة المسلحة في ظل تنافس أجهزة أمنية هشة وتنامي العنف وتعدد الفواعل المدنيين والثورية العسكرية المسلحة وينتج عن تنامي دور الفواعل المسلحة ضرر بكيان الدولة ومسار التحول الديمقراطي المتعثر.

ولقد اتسم الإطار الدستوري الخاص بالمرحلة الانتقالية بالضعف والهشاشة وهو ما جعل من السهل تعديله وتقويضه وها يؤكد ذلك أنه بعد إجراءات أكتوبر تم تهميش الجانب المدني واستقالة رئيس الوزراء كما أن المكون المدني ضعيف ويعاني من انقسامات حيث أن قوى الحرية والتغيير انشقت تلك الجبهة لجناحين الطرف أطلق المنشق على نفسه الإصلاح وتضم عدد من الحركات والأحزاب وهذا ساهم في تعميق الأزمة الدستورية والسياسية.

كما أن الضعف والانقسام ينتشر في صفوف المكون المدني حيث أن بعضه أيد إجراءات المؤسسة العسكرية وهو ما قاد لضعف موقف المدنيين ولم يوحد الرؤى حول شخصية مدنية تصلح لتولي منصب رئيس الوزراء بدلا لحمدوك.

على النقيض نجح المكون العسكري في تحقيق توافق نسبي بين مكوناته منذ أن أطاح بالشريك المدني للتتألف جبهة شبه متماسكة على الرغم من التنافس بين مكوناتها إلا أن هدفهم الرئيسي إعادة رسم خارطة المرحلة الانتقالية ومعادلة تقاسم السلطة.

كما أن السودان يعاني من العديد الموضوعات التي تهدد كيان الدولة وليس فقط التحول الديمقراطي حيث أنه لا يتواجد أطر دستورية راسخة تؤسس لنظام سياسي

متماسك يستند إلى الثقة والاحترام المتبادل ويعزز المشاركة والحريات والحقوق ويعاني من سيادة نهج الهيمنة وتشوه النظام الحزبي الذي أثر سلباً على خبرة النخب والفواعل السياسية.

ولقد تعثر التحول الديمقراطي السوداني نتيجة لغياب التوافق بين أطراف المشهد السياسي منذ الإطاحة بالبشير حيث أنه اجتمعت فصائل غير متجانسة على هدف إسقاط الحكم دون توحيد رؤيتهم لمستقبل السودان ومسارات إدارة المرحلة الإنتقالية وهو ما قاد لتزايد الصراع غير السلمي على السلطة في ظل تقلص الثقة بين أطراف المشهد بالأساس إضافةً لمحاولات مستمرة من أنصار نظام البشير العودة إلى المشهد لاستعادة السيطرة على السلطة.

كما أن تعثر التحول الديمقراطي في السودان قد اقتصر على الإطاحة برأس النظام دون أصحاب المصالح والنفوذ من أنصار النظام السابق حيث استمروا في مناصبهم دون تغيير في القيم والنهج وهو ما يتعارض مع متطلبات التحول الديمقراطي كما أن القوى الثورية قد فشلت في تحقيق التوافق والتوصل لأهداف وطنية ورؤية موحدة لتأسيس النظام الديمقراطي حيث أنه غاب دور القيادي الذي ينظم الجهود ويوجهها وفقاً لاستراتيجية ورؤية متكاملة إضافةً إلى ذلك تأثير التدخلات الخارجية وما يرتبط بذلك من مصالح وصراعات بالوكالة عبر الفواعل المحلية المتنافسة على السلطة.

- الرؤية المستقبلية لمسار التحول الديمقراطي في السودان:

يعتبر الوضع في السودان مأزوماً ويشهد حالة انسداد في الأفق وغياب الثقة وبالتالي للخروج من تلك المعضلة على الجميع أن يعملوا على استعادة الثقة المتبادلة والتخلي عن إقصاء الطرف الأخر والتشكيك به ولابد من تأسيس شراكة جادة تعمل على تحقيق تقاسم السلطة واستيعاب مختلف الاطراف مع مراعاه توازنات القوى بين مكونات المشهد السوداني حيث لا يمكن نجاح أى رؤية للأزمة بإقصاء أحد الفواعل الرئيسية من ذوي التأثير والنفوذ كما أن استمرار الحراك الثوري لأجل غير مسمى يضر مصلحة الدولة واستقرارها ويمد من أمد المرحلة الانتقالية.

وبالتالي فإن إنهاء الأزمة يتطلب من جميع الأطراف إبداء قدر من المرونة وتحقيق بعض التنازلات عن المصالح الضيقة والعمل على إعلاء المصالح الوطنية من أجل الاستفادة من جهود الجميع لتحقيق الإصلاحات الأمنية والاقتصادية والسياسية المنشودة ومن أجل التخلص من حالة الهشاشة وضعف الدولة ولتجاوز تحديات المرحلة الانتقالية ومعرقلات التحول الديمقراطي لابد من تحقيق التوافق بين الفرقاء من أجل توحيد الصفوف أمام التهديدات والتحديات الخارجية والداخلية التي تستلزم وحدة الصف وتوحيد الرؤى والجهود لتجاوزها[1].

وفي ديسمبر 2022 تم التوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري ويُعد خطوة ستؤدي إلى تأسيس سلطة مدنية انتقالية تعمل على انهاء أزمة البلاد ولقد ضم الاتفاق القوى الموقعة على الإعلان السياسي وقائد الجيش البرهان وقائد قوات الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو وبحضور دولي إضافة إلى قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية السودانية والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل والمؤتمر الشعبي وكان الهدف العمل على جاهزية الأطراف جميعها للشروع في توقيع اتفاق يؤسس لتأسيس سلطة مدنية انتقالية تتولى أعباء تنفيذ مهام ثورة ديسمبر[2].

– الموقف الأمريكي تجاه الثورة السودانية

لقد كانت رؤية الإدارة الأمريكية في بداية الاحتجاجات ضد نظام البشير ضبابية ولكن بعد إزاحة نظام البشير أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للعملية الديمقراطية في السودان وللتحول الديمقراطي حيث صرح المتحدث باسم الخارجية الامريكية روبرت بالادينو أنه ينبغي أن يقرر الشعب السوداني من يقود مستقبله كما أن دول "الترويكا" (الولايات المتحدة الامريكية والنرويج وبريطانيا) أكدت فيه حاجة

([1]) آية بدر، **مستقبل التحول الديمقراطي المتعثر في السودان**، مجلة الديمقراطية، مج22، ع86، 2022، ص 234–230.

([2]) مصطفى صلاح، **مسارات التحول: ماذا ينتظر السودان في 2023**،المركز العربي للبحوث والدراسات، يناير 2023. متاح على الرابط: بتاريخ 3/ يناير/2023.
http://www.acrseg.org/43094

السودان إلى الانتقال المنظم للحكم المدني ولكن بعد أحداث فض اعتصام القيادة تغير موقف الإدارة الأمريكية وحذرت من انهيار النظام السوداني ونشوب حرب أهلية وعينت الإدارة الأمريكية دونالد بوث مبعوثاً لها في السودان بتاريخ يونيو 2019 [1].

ولم تخف العديد من الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة حرصها على أن يتولى المدنيون في السودان قيادة المرحلة الانتقالية حيث تشابه موقف كل من إدارة الرئيس بايدن مع الرئيس ترامب وإقرار مجلس النواب الأمريكي في ديسمبر 2020 قانون التحول الديمقراطي والشفافية المالية في السودان حيث يسمح للرئيس الأمريكي بدعم مجلس الوزراء الانتقالي السوداني وهذا من أجل تعزيز السيطرة من قِبل الحكومة المدنية على الأجهزة الأمنية والمخابرات ودعم الرقابة على المنشأت العسكرية وإنهاء مشاركة وعمل الأجهزة العسكرية والأمنية في قطاع التعدين والعمل على تقليل الحصانات لمنتسبي الأجهزة الأمنية في جرائم حقوق الإنسان.

ونتيجة لسيطرة الجيش على الحكم في السودان والقبض على رئيس الوزراء عبدالله حمدوك زار "جيفري فليتمان" مبعوث الولايات المتحدة للقرن الأفريقي الخرطوم للتعبير عن دعم الولايات المتحدة للحكومة المدنية كما أنه دعا أطراف المرحلة الانتقالية إلى العمل على إنجاح الانتقال والتحول الديمقراطي كما أن الإدارة الأمريكية أعلنت أنه من الممكن فرض عقوبات على السودان في حالة انهيار عملية الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان[2].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها عضوه في مجموعة أصدقاء السودان رحبت بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان (UNITAMS) تقريرها عن المشاورات مع الأطراف المعنية في السودان وذلك على

([1]) مرجع سابق، **ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان**، ص 29،30. متاح على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org

([2]) بشرى جاسم محمد، **مستقبل المرحلة الانتقالية في السودان بعد انقلاب 21 اكتوبر في ضوء الدعم الاقليمي والدولي**، المركز الديمقراطي العربي، 2021.
متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=78660

خلفية الأزمة السياسية المستمرة في السودان حيث يؤكد التقرير أن هناك إجماع حول ضرورة بناء بيئة مناسبة للعملية السياسية من خلال وقف العنف والقتل ورفع حالة الطوارئ واحترام حقوق وحرية التعبير والتجمع السلمي كما أن أصدقاء السودان يدعو جميع الأطراف في السودان إلى المشاركة في المرحلة التالية من العملية السياسية لحل الأزمة السياسية في السودان وأن مجموعة أصدقاء السودان سيكونون ملتزمين بدعم تطلعات الشعب السوداني إلى جعل الدولة السودانية دولة حرة ومزدهرة وسلمية وديمقراطية[1].

- الموقف الأمريكي من الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع

حيث قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إن الوضع في العاصمة السودانية الخرطوم "هش" وذلك تعليقاً على الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع كما أن وزير الخارجية الأمريكي دعا إلى الوقف الفوري للاشتباكات العنيفة الجارية في السودان وأنه أعرب عن قلقه العميق حيال القتال الجاري وأنه قم بحث كافة الأطراف الفاعلة على وقف العنف بشكل فوري وتجنب المزيد من التصعيد أو تعبئة القوات ومواصلة الحديث لحل المسائل العالقة ويرى أن المواجهات العسكرية تهدد أمن وسلامة المدنيين السودانيين ويقوض هذا الأمر الجهود المبذولة لإعادة عملية الانتقال الديمقراطي في السودان.

كما أن وزير الخارجية الأمريكي ذكر أن هناك لاتزال فرصة استكمال الانتقال إلى حكومة مدنية وأضاف الوزير الأمريكي أن بعض اللاعبين ربما يحاولون عرقلة التقدم في السودان وكان السفير الأمريكي في السودان قد صرح بأن تصاعد الموقف داخل المكون العسكري إلى قتال مباشر أمر في غاية الخطورة ودعا كبار قادة الجيش إلى وقف القتال كما أن السفير الأمريكي أشار إلى أنه احتمى بالسفارة مع فريقه.

([1]) مكتب المتحدث الرسمي، **بيان أصداقاء السودان حول نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان تقريرها الموجز**، وزارة الخارجية الأمريكية، مارس 2022 متاح على الرابط التالي: https://arabic.cnn.com/middle-east 3

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد طلبت من رعاياها مغادرة الدولة السودانية بسبب ما بها اشتباكات وعدم استقرار سياسي وأمني وقد أعلن البيت الأبيض مقتل مواطنين أمريكيين وأكد البيت الأبيض مسؤولية كل من الدعم السريع والجيش السوداني ضمان حماية المدنيين وغير المقاتلين كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إجلاء عدداً من الأمريكيين الذين أبلغوا بأنهم يريدون المغادرة.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت في النزاع وتوسطت من أجل تقديم هدنه إنسانية لمدة 72 ساعة في 24 إبريل وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ذكرت أن الهدنة الهدف منها فتح ممرات إنسانية وتسهيل حركة المواطنين والمقيمين وتمكينهم من قضاء احتياجاتهم والوصول إلى المستشفيات والمناطق الآمنة وإجلاء البعثات الدبلوماسية.

- **خاتمة**

سعت الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع المراحل الانتقالية في كل من مصر والسودان إلى جعل القوة الذكية بمثابة استراتيجية جيدة للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني والتأكيد على أهمية ثورة المعلومات والتشجيععلى استخدامها في عمليات التواصل وذلك لتحقيق التغيير والإصلاح في العالم العربي على الجانب الأخر سعت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية فقد انتابها مخاوف عدة جراء قيام الثورات بإنها ستؤثر على مصالحها وأهدافها في المنطقة.

كان هناك تباين في مسارات وأدوات السياسة الأمريكية تجاه تعاملها مع الثورات التي شهدتها كل من مصر والسودان في عام 2011م، فقد اختلف مسار السياسة الأمريكية في تعاملها مع الثورة المصرية عن تعاملها مع الثورة السودانية، فضلًا عن ذلك فقد اختلق الموقف الأمريكي تجاه الثورة المصرية والموقف من الثورة في السودان وانفصال الجنوب عن الشمال.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف قدراتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية بجانب الدعم العسكري، من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وقدمت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما استراتيجية شاملة للتعامل مع تطورات الأحداث، بجانب التأكيد على وجود استراتيجية جزئية تركز على خصوصيات كل حالة، ولعد هذا أمر لابد منه إذ أخذنا في الاعتبار السياقات المتباينة لكل دولة، وهو ما تطلب وجود منهج منفصل لكل دولة على حدة، فقد أشارت المؤشرات السياسية إلى استنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تدرك الأخطاء المرتكبة في حق الشعوب العربية، فضلًا عن حرصها على عدم فقدان أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة العربية.

- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج **هي:**

1- تم التوصل إلى أنه من خلال متابعة السلوك السياسي الأمريكي تجاه حركات التغير في كل من مصر والسودان، وما أفرزته هاتين الثورتين إلى وجود تباين في طبيعة الأدوات والوسائل والذي لم يصل إلى وحدة الأهداف التي ظلت تتمحور حول الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية والدفاع عنها، ومن خلال تحليل أبعاد السياسة الأمريكية تجاه حركات التغير في الدول العربية كما أنه يمكن عقد مقارنة بين الثورات العربية والسلوك السياسي الأمريكي تجاه كل منهم وفقًا لخصوصية كل حالة وطبيعة الأهداف التي تبغيها السياسة الأمريكية.

2- تبنت الإدارة الأمريكية منهجًا سياسيًا يجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة مما تطلب ملائمة أسلوب العلاقات مع الدول العربية وفقًا لتطلعات الشعوب وليس الأنظمة الحاكمة.

3- شكلت المرحلة الانتقالية التي شهدتها كل من مصر والسودان بالفعل ميدانًا للتحدي ومن هذا المنطلق فكان من الضروري الإعداد الجيد لهذه المرحلة لتخطي مرحلة الفوضى والعشوائية التي شهدتها البلاد فهي تنقل البلاد من حالة الفساد إلى الإصلاح، وهو ما يتطلب التخطيط الجيد لهذه المرحلة للاستفادة من أخطاء

الماضي وأخذ اهم الدروس المستفادة ووضعها في الاعتبار، وهو ما يساعد هذه الدول في تحقيق أهدافها خلال المراحل القادمة، ومن ثم يكون الهدف الأولي هو الحفاظ على مصالح هذه الشعوب.

- توصيات الدراسة

1- ضرورة مراجعة الدساتير الخاصة بالدول لوضع مواد تختص بحماية أمن واستقرار البلاد خلال المراحل الانتقالية وذلك من خلال اسناد الأمر للمؤسسات العسكرية بصفتها المؤسسة المعنية بحماية متطلبات الامن القومي واعطائها كافة الصلاحيات لضمان مسار صحيح لعملية التحول الديمقراطي.

2- ضرورة إدراج مادة في التعليم الأساسي في مصر تحت عنوان **(الأمن القومي المصري)** نستهدف من خلال هذه المادة توعية الأبناء بكافة التهديدات التي تواجه الدولة منذ فجر التاريخ خصوصًا أن معظم هذه التهديدات مستمرة وعلى رأسها الحروب الحديثة التي تستهدف أمن واستقرار الدولة من خلال شبابها.

3- دعم الرؤية المصرية في إنشاء قوة عربية مشتركة تكون ميزانيتهاوإدارتها تابعة لجامعة الدول العربية، وهو ما يسهم في التحرك نحو حماية المنطقة من الإرهاب ودعم الاستقرار السياسي في المنطقة دون وجود لتدخل خارجي مثل حلف الناتو أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها، وذلك الأمر يحقق ضمان كامل للمراحل الانتقالية في الدول.

- **قائمة المراجع**

أولًا: المراجع العربية:

- عمرو عبد العاطي، الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2018م: حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018م.
- عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010–2011)، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.
- طلحة كوسا، استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية: براغماتية أم ارتباك؟، جامعة بن خلدون، تركيا، 2021م.
- ريما علي محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الربيع العربي: دراسة مقارنه (مصر/سوريا)**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن،2015.
- وحدة الدراسات السياسية، **ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، رقم 3، يونيو 2020.
- بدر حسن شافعي، الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل، جامعة القاهرة، (2010م).
- العلاقات السياسية المصرية الأمريكية، تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 2022م.
- عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2014.
- وحيد عبد المجيد، مصر إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق، المستقبل العربي، ع (365)، 2013.
- إيهاب محارمه، علاقة جماعة الإخوان المسلمين في مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، مصر 2014.

- محمد شومان، صعود وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (96)، 2013.
- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهورية جنوب السودان، بحوث ومقالات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، (ع45)، 2020.
- سمر إبراهيم محمد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان، بحوث ومقالات، جامعة الدول العربية، 2014.
- إسراء أحمد اسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في السودان**، ص 2-3، وذلك على اللينك التالي: https://idsc.gov.e
- **التحول الديمقراطي في السودان لدعم الحياة**، ريديريس ومركز SOAS لقانون حقوق الإنسان، يونيه 2022، ص 4، وذلك على اللينك التالي: https://redress.org
- اية بدر، **مستقبل التحول الديمقراطي المتعثر في السودان**، مجلة الديمقراطية، مج22، ع86، 2022، ص 234-230.
- مصطفى صلاح، **مسارات التحول: ماذا ينتظر السودان في 2023**،المركز العربي للبحوث والدراسات،يناير 2023.متاح على الرابط: بتاريخ 3/ يناير/2023http://www.acrseg.org/43094
- عمرو عبد العاطي، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2018م**: حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018م.
- بشرى جاسم محمد، **مستقبل المرحلة الانتقالية في السودان بعد انقلاب 21 اكتوبر في ضوء الدعم الاقليمي والدولي**، المركز الديمقراطي العربي، 2021.متاح على الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=78660
- مكتب المتحدث الرسمي،**بيان أصدقاء السودان حول نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان تقريرها الموجز**، وزارة الخارجية الأمريكية، مارس 2022متاح على الرابط التالي: https://www.state.gov

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Kenneth Waltz**, Theory of International Politics**, Cambridge University Press, 1979.
- U.S. Relations with South Sudan, Us Department of State, 2022. https://www.state.gov/u-s-relations-with-south-sudan/
- Accessing South Sudan: Humanitarian Aid in a Time of Crisis, center for strategic internationalstudies,2018. https://www.csis.org/analysis/accessing-south-sudan-humanitarian-aid-time-crisis
- Foreign PolicyMaking in Sudan: Determinants and Roles, Emirates Policy Center, 2020.
- Lawson, G., (2014) **Negotiated Revolutions: The Arab Uprisings in Comparative Perspective**،XVIII ISA World Congress of Sociology، Yokohama, Japan.